المحاضرة الثانية: تطور نظام الحكم في الجزائر العثمانية

أولا: مراحل الحكم العثماني فالجزائر

لقد اعتاد المؤرخون على تقسيم الحكم العثماني في الجزائر إلى أربع مراحل، هي:

1- المرحلة الأولى :عهد البيلربايات (1519 – 1587م)

– كان لقب البيلرباي يطلق على حكام الجزائر ابتداء من عام 1519م، وهو التاريخ الذي دخلت فيه البلاد تحت الحكم العثماني بصفة رسمية، وكان أول من حمل هذا اللقب خير الدين بربروس.

– يتم يعين البيلرباي من قبل السلطان العثماني من رجال البحر، وقد لمعت عدة أسماء في هاته المرحلة أمثال خير الدين، وحسن بن خير الدين، وصالح رايس، وعلج علي.

– يعتبر هؤلاء الحكام من الرجال البارزين الذين أعادوا تنظيم البلاد وإخضاعها إلى سلطانهم حيث امتد حكمهم إلى الحدود التونسية والمغربية، ليصل في عهد صالح رايس إلى الواحات الجزائرية الجنوبية ورقلة وتقرت في عام 1552م.

– شهدت هذه المرحلة توحيد رقعة البلاد والقضاء على كل الامارات المحلية ومن ذلك: إنهاء الحكم الزياني على تمسان وإلحاقها بالحكم العثماني وذلك سنة 1554م، كذلك إمارة جبل كوكو بمنطقة القبائل وغيرها

– يرجع الفضل لهؤلاء الحكام في تأسيس أول نواة للبحرية الجزائرية التي سيطرت على البحر المتوسط ما يقرب من ثلاثة قرون، واسترجاع عدة مدن جزائرية من الأسبان مثل: صخرة البنيون في عام 1529م وبجاية في عام 1555م، والتصدي للغارات المتتالية التي كان يشنها الإسبان على السواحل الجزائرية، ومن أشهر تلك الغارات، غارة ملك إسبانيا " شارلكان" عام 1541م.

– كما استطاعت الجزائر بفضل امتلاكها أسطول بحري قوي أن تفرض وترغم الدول الأوروبية على دفع الضرائب مقابل ضمان الامن والسلام لمراكبها في حوض البحر الأبيض المتوسط

– شهدت فترة البايلربايات بداية تسرب النفوذ الفرنسي إلى الجزائر، نتيجة للعلاقات الطيبة التي كانت تربط بين فرنسا والدولة العثمانية، حيث حصلت فرنسا على امتيازات واسعة في أملاك الخلافة العثمانية عام 1535م، ومن أهم هذه الامتيازات نذكر صيد المرجان بالسواحل الشرقية الجزائرية (القالة، عنابة والقل)، كما قاموا بإنشاء حصن القالة الفرنسي سنة 1561م.

– على المستوى الإداري وضع العثمانيون نظاما إداريا محكما، فقسموا البلاد من الناحية الإدارية إلى أقاليم، وأنشأوا أجهزة إدارية متنوعة في المدن والأرياف، وقد مكنهم هذا التنظيم من إخضاع معظم أجزاء البلاد لسلطتهم، فقسمت البلاد من الناحية الإدارية إلى أربعة بايالیك أو أقاليم، هي:

– دار السلطان: وتضم الجزائر العاصمة وضواحيها، وهي خاضعة مباشرة لسلطة الحاكم .

– بايلك التيطري: عاصمته المدية.

– بايلك الشرق: عاصمته قسنطينة.

– بايلك الغرب: عاصمته مازونة ثم معسكر وانتقلت إلى وهران بعد تحريرها من الإسبان في المرة الأولى عام 1708م ثم في التحرير النهائي عام 1792م.

– وتجدر الإشارة إلى أن هذا التقسيم الإداري وتنظيمه كان على مراحل متتالية، ليأخذ شكله النهائي في عهد حسن بن خير الدين في مطلع النصف الثاني من القرن السادس عشر، ولم يطرأ عليه تغير كبير طوال فترة الحكم العثماني

–على المستوى الاقتصادي، فقد امتازات البلاد بغنى اقتصادي كبير يرجع إلى ثرواتها الزراعية والحيوانية وما تحصل عليه من أموال الزكاة والضرائب المستخلصة من القبائل المحلية، بالإضافة ضريبة الصادرات والواردات وخمس غنائم البحر التي كان يغنمها الرياس وأموال الجزية التي كانت مفروضة على الدول الأوروبية.

– فالجانب العمراني اهتم البايلربايات بشييد المساجد وسخروا الأوقاف على المشاريع الخيرية واجروا المياه للمنفعة العامة، وشهدت الجزائر العاصمة بصفة خاصة حركة عمرانية كبيرة بالإضافة إلى بناء الحصون والمدارس والقصور والحمامات ومستشفيات للمرضى وقلاع ضخمة لاتزال آثارها إلى اليوم

– كانت الجزائر في تلك الفترة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالدولة العثمانية، وذلك نتيجة الخطر الإســـباني الذي كان يهدد العالم الإسـلامي بأسـره، إلا أن الوضـع قد تغير في أواخر القرن السـادس عشـر، إذ عندما شـعرت الدولة العثمانية بالضعف وتدهور أسطولها وانشغالها بالحروب، وتلاشي الخطر الإسباني على الجزائر فكرت الدولة العثمانية في أن تغير نظام الحكم في الجزائر وتونس وطرابلس خشية استقلال حكام تلك الأقطار عنها وتأسيس دولة إسلامية منافسة لها ولهذه الاعتبارات قامت في عام 1587م بإلغاء نظام البايلربايات، وأقامت مكانه نظام الباشـــوات، كما قســـمت البلدان المغاربية إلى ثلاث ولايات منفصلة عن بعضها البعض.

– والجدير بالذكر أن تغيير نظام الحكم لم يكن مقصـــورا على الجزائر فقط، بل شـــمل كل الولايات التابعة للدولة العثمانية، وكان ذلك يندرج ضـمن الإصـلاحات التي شـرعت فيها الدولة العثمانية في تطبيقها، نتيجة للأسـباب التي سبق ذكرها.

2–المرحلة الثانية: عهد الباشوات (1587 م –1659م)

– كان الباشوات يعينون من قبل السلطان مباشرة من إستانبول لمدة ثلاث سنوات، ولهذا كانوا يعتبرون موظفين غرباء عن الجزائر، وقد اقتصرت مهامهم على جمع المال، وذلك لقصر مدة حكمهم

– كانت السـياسـية التي يسـلكونها في حكم البلاد قد أثارت عليهم سـخط العلماء، كما عرفت البلاد في عهدهم عدة اضـطرابات داخلية منها: احتدام الصـراع بين القوتين العسـكريتين البرية (الإنكشـارية) والبحرية (رياس البحر)، وتمرد القبائل المحلية نتيجة إرهاقهم بالضـــرائب والتكاليف التي لا تطاق، وثورة الكراغلة ســنة 1633م بعد عجز الولاة عن دفع المرتبات للجنود، ومع مرور الوقت لم يعد الباشوات يسيطرون على الوضع.

– وبالرغم من الصراعات الداخلية وضعف الباشوات، فإن ذلك لم يمنع البحرية الجزائرية من مواصلة نشاطها البحري، فتمكنت خلال تلك الفترة من شن عدة غارات على المدن الأوربية المطلة على البحر المتوسط، كرد فعل على الغارات التي كان الأوروبيون يشوننها على السواحل الجزائرية

– مهما كان الوضـع، فإن الباشوات استمروا في حكم البلاد بمفردهم حتى عام 1659م، وهو العام الذي تضـرر فيه الرياس من سلوك إبراهيم باشا المالي حيالهم (احتكر الموراد المالية لنفسه)، فزجوا به في السجن.

– كان هذا الحادث في صالح الإنكشارية، الذين استغلوا فرصة فراغ منصب الباشا ليعينوا فيه جنودهم تحت اسم الاغا وهكذا بدأ عهد جديد عرف بعهد الأغوات.

3–المرحلة الثالثة: عهد الأغوات (1659 م – 1671م)

– كان الأغوات ينتخبون من الفرقة الإنكشارية لمدة شهرين فقط، مما جعل معظم أفراد الإنكشارية يطمعون في الوصول إلى منصب الأغا.

– رغم وجود الباشا، فإنه جرد من كل صلاحياته وقد تناوب على منصب الآغا أربعة آغوات، وكلهم اغتيلوا من قبل الجنود بسبب محاولة احتفاظهم بمنصب الأغا أكثر من المدة القانونية المحددة لهم، أو لعجزهم عن دفع رواتب الجنود.

– في عهدهم شهدت الجزائر عدة اضطرابات داخلية، فاشتد الصراع بين القوتين العسكريتين البرية والبحرية، كما تعرضت البلاد إلى عدة غارات أوروبية، منها الحملة الفرنسية على مدينة جيجل في 1664م، والهجوم البريطاني سنة 1671م على مدينة بجاية والجزائر.

– استاءت طائفة الرياس من هذا الوضع وحملت علي آغا مسوؤولية الأضرار التي ألحقت بالموانئ والسفن الجزائرية، واتهم بتقصيره في أمر البحرية، كما اتهمه الإنكشارية بتكديس الأموال، ولهذه الأسباب تم اغتياله في عام 1671م.

– عين الانكشاريون خلال ثلاثة أيام مجموعة من الأغوات، ولكنهم رفضوا كلهم تولي منصب الآغا الخطير، وفي تلك الآونة استغلت طائفة الرياس الفوضى التي سادت البلاد لتعيين أحد رياس البحر حاكما للجزائر.

4–المرحلة الرابعة: عهد الدايات (1671–1830م)

– كان الدايات في بداية عهدهم ينتخبون من طائفة الرياس التي استرجعت نفوذها بعد إلغاء نظام الأغوات، ورغم هذا الانقلاب الذي حدث في نظام الحكم، فإن السلطان العثماني استمر في تعيين الباشوات، إلا أن وجودهم في الجزائر كان شرفيا فقط، إذ جردوا من كل الصلاحيات.

– كان الدايات الأربعة الأوائل من رجال البحر، وفي عهدهم تعرضت السواحل الجزائرية إلى عدة غارات فرنسية ألحقت أضرارا بالغة بالبحرية الجزائرية، مما أدى إلى ضعف مركز طائفة الرياس. وكان هذا الوضع في صالح الإنكشارية الذين تمكنوا من استرجاع نفوذهم ومكانتهم ومنذ عام 1689م، أصبح الدايات ينتخبون من الإنكشارية لمدى الحياة.

– وقد تمكن الداي مع مرور الوقت، أن يجمع بين منصب الداي والباشا، وذلك عندما رفض الداي علي عام 1711م استقبال الباشا الجديد الذي عينه السلطان، ومنذ ذلك الحين لم يعد الداي تابعا للسلطان العثماني، ولا مقيدا بقراراته كما كان الشأن في العهود الأولى، وهي بداية مرحلة الحكم الذاتي للجزائر مع بقاء التبعية الاسمية للدولة العثمانية.

– رغم هذه الحرية التي كان يتمتع بها الداي، فإن تنصيبه في منصب الداي بصفة رسمية، لم يكن يتم إلا بعد وصول الفرمان أو المرسوم والقفطان والسيف من السلطان، كما أن الداي كان مضطرا في بعض الأحيان إلى الاستجابة لأوامر السلطان حتى يخول له حرية تجنيد الجند من الولايات العثمانية المشرقية.

– تعتبر عملية التجنيد هذه ورقة ضغط في يد السلطان العثماني يستعملها لإرغام حكام الجزائر على تنفيذ أوامره، إلا أن علاقة الديات بالدولة العثمانية قد تغيرت في الفترة الأخيرة من العهد العثماني، إذ ظهر نوع من التقارب بين البلدين نتيجة تحالف الدول الأوربية ضد الجزائر في مطلع القرن التاسع عشر، وهذا ما تؤكده الرسائل التي كان الدايات يرسلونها إلى حكام الدول الأوربية حيث كانوا يخاطبون.

– تعتبر فترة الدايات من أهم الفترات التي مرت بها الجزائر، حيث دامت مدة 159سنة وهي تعادل نصف تاريخ التواجد العثماني بالجزائر، ويمكن أن نطلق على هذه المرحلة بمرحلة الاستقلال الحقيقي للجزائر عن الدولة العثمانية في تسيير شؤونها الداخلية والخارجية.